وإضافة إلى مجموع هذه التوجهات التي تعكس صميمية الموقف الصهيوني من هذا الحق الفلسطيني الطبيعي والعادل في التكاثر بما يتلاءم وضرورات التقدم والتطور في منطقة الشرق الأوسط، وبما ينسجم وإعلان كولومبو، فان السلطات كانت قد اقدمت على تشريع مجموعة من القوانين والأنظمة ذات العلاقة المباشرة بالتكاثر السكاني، تخدم موقفها، وتتحدى بشكل سافر روحية تقاليد الأغلبية العظمى من الفلسطينيين في اسرائيل، كقانون «الزواج الأحادي»، الذي يحظر على الفلسطيني المسلم * الزواج من أكثر من امرأة، في آن واحد. ومع ان العقيدة الدينية الاسلامية تجيز له أكثر من ذلك، غير أن نسبة قليلة جداً من الفلسطينيين، تنحصر في الفئة الاجتماعية المتخلفة، تقبل بتعدد الزوجات، إلا ان صدور ذلك القانون كان يعني استفزازاً لأحاسيس تلك الأغلبية من الفلسطينيين ومشاعرها، وذلك بسبب ما ينطوي عليه من أغراض لا انسانية، أساسها كبح امكانيات التكاثر الطبيعي للفلسطينيين.

ولما كان هذا القانون يستند إلى فرضية خاطئة، تعتمد تعدد الزوجات لدى الفلسطيني كعامل رئيسي في زيادة عدد السكان، فان النتائج التي توصلت إليها السلطات من فرضه كانت بعكس ما توخته، ولم تؤثر على المعدل العام لنسبة التكاثر الطبيعية للفلسطينيين؛ الأمر الذي أجبر أولئك المشرعين على الاعتراف بأن نسبة تلك الزيادة لم تتأثر. وقفزاً على الحقيقة كالمعتاد، عزوا ذلك لأسباب أخرى لخصها دوف بن مائير في كتابه: أزمة في المجتمع الاسرائيلي، بقوله: «... وقد أدى قانون الزواج الأحادي إلى تقليل معدل عدد الأطفال لدى العائلة، إلا أنه لم يقلل من مجمل عدد الولادات. فقد أدى مستوى المعيشة المتحسن إلى تخفيض معدل سن الزواج لدى الرجل العربي، لتمكنه من دفع مهر العروس في سن مبكر، كما ان المستوى العام الصحي المتحسن يتيح زيادة عدد الولادات من المرأة الواحدة»(٢٧).

وكانت السلطات قد أصدرت، بناء على عدد من توصيات ايديولوجيي الحركة الصهيونية، جملة من التوجهات الديمغرافية، تسهم، إلى جانب الالحاح المتواصل على ضرورة الهجرة إلى اسرائيل من الخارج، بتسوية الثغرات الديمغرافية في متطلبات إنجاز الصياغة المجتمعية في الكيان الصهيوني، وتضمن تنامياً مضطرداً في عدد السكان حتى لو تناقصت أعداد المهاجرين، ولم تنتظم من حيث حدها الأدنى العددي في كل سنة. وعلى هدى تلك التوجهات، ذكر حبيب قهوجي، في كتابه: العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي، ان بن ــ غوريون كان قد أصدر قراراً يقضي بمنح كل ام تلد عشرة اولاد جائزة نقدية من الدولة... ولما تبين، بعد فترة، أنه لن يستفيد من هذه الجائزة سوى الأمهات العربيات، وان نتيجة هذا القرار هي نقيض هدفه بالكامل، وفي محاولة لمنع الامهات العربيات من

---

* ضرورة الخصوصية والتمييز اقتضت استخدام هذه المفردة ومشتقاتها الدينية، كما ان ضرورة التمييز نفسها أجبرتني على استخدام مفردات مثل يهود، يهودي، اليهود، اليهودية... الخ، وهذه الكلمات ومثيلاتها ذات المعنى المتداول دينياً في الوسط العام لا تعنى بالنسبة لي سوى مفردات تمييز، انا آسف لاستعمالها مكرهاً، لذلك اقتضى التنويه.